

سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة

رفع فعالية الإنضمام إلى الحلف؟

جيسيلا مولر - برانديك - بوكيت

باشتر الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي وظيفته مع تصميمه على إنعاش أساسي لبلاده بعد العديد من سنوات الركود - وبهذا العمل فإنه لم يقلص من إنتهاك واحد من المحرمات الطويلة الأمد لسياسة فرنسا الأمنية والدفاعية. أعلن ساركوزي إبتداءً من منتصف عام ٢٠٠٧ وفي مناسبات عديدة بأنه مُصمم على إكمال العملية التي بدأها أسلافه في إعادة دمج فرنسا في الهياكل العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) وعلى تطبيع أجمالي العلاقات الفرنسية مع الحلف. وقد أعلن رسمياً عن هذا الإجراء في ١١ آذار/مارس وأكمل أثناء الإحتفالات المخصصة للذكرى الستين لتأسيس حلف شمال الأطلسي. التي أقيمت يومي ٤-٣ نيسان/إبريل ٢٠٠٩ في ستراسبورغ وكيهل.^١ وهكذا وضع حد للحالة الخاصة التي ظلت فرنسا متمسكة بها في الحلف منذ عام ١٩٦٦. لقد كان هدف السمة الخاصة لعلاقة فرنسا بالنااتو في المقام الأول هو ضمان إستقلال وتأثير فرنسا دولياً، وليس فقط عنصراً مكملاً للهوية الوطنية للبلاد ولكن أيضاً وضعت فرنسا في دور الولد المشاكس للحلف - الذي غالباً ما يكون الخصم الوحيد الصريح للهيمنة الأمريكية على أوروبا.

أعيدت طباعة الكتاب بموافقة من دي أوسينبوليتيك دير الولايات المتحدة الأمريكية: [السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: : المسار الجديد للرئيس أوباما ومستقبل العلاقات عبر الأطلسي]. [تقارير ودراسات العدد ٨٩] , طبعة (ميونخ: مؤسسة هانس سيديل. ٢٠٠٩). ISBN ٩٧٨-٣-٨٨٧٩٥-٣٤٤-٧,

<http://www.hss.de/english/politics-education/academy-for-politics-and-current-affairs.html>

يمكن طلب الكتاب من :

http://www.hss.de/mediathek/publikationen/detailinformationen.html?tx_ddceventsbrowser_pi2%5Bpublication_id%5D=279.

- درّست الدكتورة جيسيلا مولر - برانديك - بوكيت العلوم السياسية في غرينوبل. فرنسا. وميونخ. ألمانيا منذ ١٩٩٦. وهي أستاذة في التكامل الأوربي والعلاقات الدولية في جامعة ورسبورغ. ألمانيا. تتضمن كتبها الأخيرة. مستقبل سياسة الدفاع والأمن والخارجية الأوروبية بعد التوسع (بادن - بادن ٢٠٠٦). السياسة الأفريقية في الإتحاد الأوروبي (أوبلادين. ٢٠٠٧) والسياسة الأوروبية الألمانية: من كونراد أديناور إلى أنجيلا ميركل (ويسبادين. ٢٠٠٩).

لقد إنقطع "ساركوزي السريع" كما يُدعى غالباً الرئيس الفرنسي الفعال والنشيط. عن موثيق السياسة الأطلسية الفرنسية بطريقة تقسم مؤسسة البلاد السياسية ووَضَعَ الإجماع السياسي الواسع للجمهورية الخامسة في موضع الشك حول سياسة الأمن والدفاع. والسؤال الذي يطرح هنا. هو مجرد ما الذي يأمل ساركوزي بتحقيقه من خلال مثل هذا التغيير الحاد في السياسة. هل إلتحق بالأطلسيين؟ أو هل إنه يأمل في تحسين فُرصه في متابعة الأهداف الفرنسية المثبتة لمدة طويلة في الحلف؟ للإجابة على هذه الأسئلة. علينا أن نبحت في التفكير الإستراتيجي المعقد الذي يستند عليه تطبيع فرنسا لعلاقاتها مع حلف الأطلسي. وهذا بدوره يتطلب أن نقيّم أولاً المركز الخاص الذي تحتله فرنسا في هذا الحلف.

تقارب فرنسا مع حلف شمال الأطلسي (NATO) خلال التسعينات

في السابع من آذار/مارس ١٩٦٦ إنسحبت فرنسا من الهياكل العسكرية المتكاملة وبرنامج الأسلحة النووية لمنظمة حلف شمالي الأطلسي (NATO). مع أنها بقيت عضواً في معاهدة الحلف. وقد كان ذلك رد فعل ديفول تجاه الهيمنة الأنكلو - أمريكية على الحلف بالإضافة إلى التغيير في الإستراتيجية الأمريكية إلى إستراتيجية الردّ النووي المرن. التي أجازت إمكانية النزاع في أوروبا باستخدام الأسلحة النووية.^١ ومنذ ذلك الحين كانت سياسة الدفاع والأمن الفرنسية تسترشد بالمبدأ الديغولي "الذي يؤكد: حينما يكون الغرب تحت التهديد. فإن فرنسا تقف في التضامن مع قيم المجموعة الغربية. ولكنها ستسعى في أوقات السلم للحفاظ على إستقلاليتها. وخاصة تجاه الولايات المتحدة".^٢

ظهر أول انحراف جدير بالاهتمام عن هذا المسار في ظل الرئيس الإشتراكي فرانسوا ميتران (١٩٨١ - ١٩٩٥). وكان ميتران بالتأكيد أكثر عبوراً للأطلسي في وجهات نظره من أسلافه. إلى حد. إنه عرض في الحقيقة دعمه الكامل على التحالف. أثناء قرار المسار المزدوج لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وحث في سبيل الموافقة على مسعى إعادة التسليح في خطابه أمام البرلمان الألماني في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ قال فيه [١] "إن محبي السلام في الغرب ولكن الصواريخ في الشرق"^٣. لكن بالرغم من أن ميتران قد أدرك الدور المتفوق الذي لعبه حلف شمال

الأطلسي في إستتباب أمن أوروبا (وفرنسا). فإنه إختار أن يتمسك بثبات بمركز فرنسا الخاص في الحلف في ذلك الوقت. و فقط في الرد على حرب الخليج ١٩٩١ فإنه طوّر سياسة جديدة تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي. عانت فرنسا. التي إشتربت بحوالي ١٤,٥٠٠ جندي في العملية. من التجربة المرّة في إدراك تدني قدراتها العسكرية بالمقارنة مع إمكانيات القوات الأمريكية. وقد كانت تجربة فرنسا بالمشاركة في قوة متعددة الجنسيات بقيادة جنرال أمريكي بمقتضى إجراءات حلف الأطلسي. مذلة وكاشفة خاصة للقوات المسلحة. فقد تحطّم في صحراء العربية السعودية أيّ وهم ربّما كان باقياً حول قدرة فرنسا (وأوروبا) على تأمين الأمن الجماعي للقارة. ولذلك يمكن فهم حرب الخليج على إنها "نقطة تحوّل لسياسة فرنسا في منظمة حلف شمال الأطلسي".^٥ وبحلول عام ١٩٩٣. عندما أصبح تدخل حلف الأطلسي في تفتيت يوغسلافيا وشيكاً. فقد أدركت باريس إن التقارب مع الحلف. وربما حتى إعادة التكامل قد يزيد من تأثير فرنسا في التحالف.

بعد تصريح وزير الدفاع بيير جوكس بأن "على فرنسا أن تكون حاضرة في الأجهزة ذات الصلة في إتخاذ القرارات حول الأمن".^٦ وإبتداءً من نيسان/إبريل ١٩٩٣ بدأت باريس مرة أخرى بالمشاركة في العمل مع اللجنة العسكرية لحلف الأطلسي. وأصبح فرانسوا ليوتار في عام ١٩٩٦. أول وزير دفاع فرنسي يحضر - ولو إجتماعاً غير رسمي لوزراء دفاع حلف الأطلسي-.^٧ لكن بينما كان بعض المراقبين في ذلك الوقت يأخذون بعين الإعتبار إعادة تكامل فرنسا التام في هياكل الحلف. إختار ميران أن لا يتجاوز ما كانت إجمالاً (وبالأحرى على نحو أدق) خطوات محدودة بإتجاه التقارب.

دفع الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥ - ٢٠٠٧) هذه العملية المؤيدة لحلف الأطلسي خطوة أخرى للأمام. ومرة أخرى واجهت أوروبا خلال الحرب في البوسنة (١٩٩٥ - ١٩٩١) تدني مستويات قواتها المسلحة قياساً مع أمريكا. عندئذ أعلن شيراك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أن فرنسا سوف تنظّم ثانية إلى مجلس وزراء الدفاع إضافة إلى المجلس العسكري في منظمة حلف شمالي الأطلسي (NATO). تاركة الحاجز الوحيد الأخير لإكمال عملية إعادة الاندماج: العودة إلى الهياكل العسكرية للحلف. وقد رأى شيراك فرصة لإندماج فرنسا الكامل في تبني فكرة قوة المهمات المشتركة الموحّدة (CJTF) في برلين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. التي أتاحت للأوروبيين إقامة كياناتهم الدفاعي والأمني المنفصل - الدعامة الأوروبية في حلف الأطلسي. تطابقت فكرة قوة المهمات المشتركة الموحّدة (CJTF)

مع مفهوم شيراك لحلف شمال أطلسي جديد يسمح لفرنسا [أن تأخذ مكانها العادل].^٨ من ناحية أخرى وقبل تطبيق قوة المهام المشتركة الموّحدة. كان يجب أولاً تحديد المراكز القيادية ضمن الدعامة الأوروبية. وبما إن قائد حلف الأطلسي في أوروبا -القائد الأعلى المشترك في أوروبا (SACEUR)- هو دائماً أمريكي. فقد دعا شيراك مع دعم من ألمانيا. إلى تعيين قادة أوروبيين للمراكز القيادية الإقليمية. مع إختيار قائم على نظام تعاقبي. وقد كان شيراك مهتماً بشكل خاص بمركز قائد القوات الخليفة. جنوب أوروبا. الذي يكون مقره في نابولي. لكن الولايات المتحدة رفضت تعيين ضابط أوري لهذا المنصب المهم إستراتيجياً في القيادة الجنوبية الأوروبية. حث ذلك فرنسا على إتخاذ قرار البقاء خارج الهياكل العسكرية للحلف. عند التفكير بما حدث في السابق. يبدو غريباً بأن شيراك يرتكب الخطأ التكتيكي في إعلان عودة فرنسا بدون التفاوض أولاً حول ثمن هذه العودة.^٩

مركز فرنسا غير المرضي في حلف شمال الأطلسي (NATO)

مع أن عناد أمريكا في عام ١٩٩٧ جعل شيراك يُعلق عملية إعادة التكامل الرسمية إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. لكنه في الجوهر دفع التقارب الواقعي إلى الأمام في أعقاب ١١/٩. فقد صدّق في عام ٢٠٠٢ على الإشتراك الضخم لفرنسا في قوة ردّ تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NRF) وفي القيادة الجديدة. قيادة تحويل التحالف (ACT) في نورفولك. فرجينيا.^{١٠} كان لدى فرنسا منذ عام ٢٠٠٤ فريقاً من ١٠٠ ضابط في هياكل القيادة المتكاملة (مقرات القيادة العليا لقوى التحالف في أوروبا [SHAPE]. في مدينة مونز بلجيكا وقيادة تحويل التحالف [ACT]. في مدينة نورفولك. الولايات المتحدة). لكن ٢٨٠ تقريباً من المنتسبين الذين أختيروا لواجبات التعاون في منظمة حلف شمال الأطلسي يشكّلون "فقط حوالي ١٠ بالمائة من الألمان أو البريطانيين" من الموظفين الذين خصصوا إلى نفس المهمة.^{١١} وبالرغم من المشاركة الفرنسية الواقعية في الهياكل المتكاملة منظمة حلف شمال الأطلسي. فإن مركزها الخاص ضمن الحلف يعني إنها ليست جزءاً من المؤسسات الدائمة للقيادة - وبالنتيجة فإنها لا تحتل أياً من مراكز القيادة العليا. كذلك هناك هيكلان مركزيان للحلف لا تزال فرنسا غير منتمية لهما: مجموعة التخطيط النووي (NPG) ولجنة التخطيط الدفاعي (DPC).

وعلى النقيض من ذلك، فإن المساهمات المالية والعملياتية الفرنسية في منظمة حلف شمال الأطلسي كانت أساسية. فقد شاركت فرنسا في جميع العمليات خارج منطقة الحلف منذ عام ٢٠٠٣، وساهمت (كما في ٢٠٠٧) في ثالث أكبر مجموعة من القوات المسلحة وكانت رابع أكبر مساهم مالي في الحلف.^{١٢} وعلى كل حال، فإن هذا غير متكافئ مع مستوى متناسب من النفوذ في الحلف، ولذلك فإن وجهة النظر الفرنسية ترى أن حساب فائدة الكلفة حساب سلبي، ونتيجة لذلك، فقد أشار فريدريك بوزو إلى "الدور غير المرضي" لفرنسا في الحلف، طالما "أن إشراك فرنسا على مستويات صنع القرار لا يزال أقل بكثير نسبياً من مشاركتها العملياتية"^{١٣} بالإضافة إلى ذلك، فإن تطور منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) خلال الثماني سنوات للرئيس بوش في السلطة قد تميز بمبادئ التشغيل الذي تحدد فيه المهمة التحالف. وقد وضع جانبا وبقوة أي مفهوم للتعاون والمشاركة الأكبر. لذلك فإن لدى الرئيس ساركوزي سبب كافٍ لوضع نهاية لمركز فرنسا غير المرضي، والجاحد والضعيف في منظمة حلف شمال الأطلسي.

سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة: البلاغات

أعلن ساركوزي أولاً سياسته الأطلسية الجديدة في خطاب ألقى أمام جمع من السفراء في باريس يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وجاء هذا كمفاجأة. نظراً لأن الموضوع لم يكن قد أثير خلال الإنتخابات الفرنسية، وبعد الدعوة إلى "حيوية جديدة" في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP)، شدد ساركوزي بأنه ليس هناك تنافس بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بل عوضاً عن ذلك هناك تكامل بينهما، وإستطرد ساركوزي قائلاً "أمل في الأشهر القادمة أن نستطيع متابعة كلا من تقوية أوروبا في الدفاع وفي تجديد منظمة حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى علاقة الحلف بفرنسا بشكل عام، كل واحد مرتبط سوية مع الآخر: أوروبا المستقلة ذاتياً في الدفاع والتحالف عبر الأطلسي الذي به سنكون قادرين على لعب دورنا إلى مدهه بالكامل".^{١٤}

المرّة الثانية التي حدث فيها ساركوزي حول خطته الأطلسية كانت في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وقد بدأ أولاً بتذكير مستمعيه بأنه في ضوء عدم الإستقرار العالمي، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أوروبا قوية وحازمة، "هناك أزمات أكثر من وسائل التعامل معها، وبما أن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تستطيع أن تكون في كل مكان في وقت واحد،

فأنه من الضروري أن تكون أوروبا قادرة على إتخاذ الإجراءات بنفسها". وبعد أن أكد بأسلوب تدريسي بأن "المصلحة الإستراتيجية المشروعة" على جانبي الأطلسي في أوروبا قوية، مضى للحديث عن سياسته الأطلسية الجديدة:

وأنا أقف هنا على هذه المنصة أمام الكونغرس. أقول لكم: كلما كانت أوروبا أكثر نجاحاً في الدفاع، كلما زاد احتمال أن يصبح قرارها في أن تحتل مكانها بالكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي حقيقة واقعة. أرجو أن فرنسا، كعضو مؤسس للحلف وواحد من أكثر المساهمين المهمين عسكرياً فيه، سوف تكون قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في تجديد وسائل الحلف وقدراته وأن يكون بإمكانها تطوير أفضل لعلاقتها مع الحلف بالتوازي مع تطوير أكثر وتفويض أكبر لأوروبا في الدفاع.

حدث ساركوزي في الختام عن "أوروبا قوية وجديرة بالثقة ضمن حلف منظم حديثاً"^{١٥}.

تطرق ساركوزي إلى نظرته السياسية الجديدة لثالث مرة في يوم ٣ نيسان/إبريل ٢٠٠٨، خلال قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست، وأعلن قبل الاجتماع أن فرنسا ستزيد من حجم قواتها المسلحة في أفغانستان بألف جندي تقريباً، وكرر ساركوزي لزملائه عزمه على عدم تخفيض النفقات الدفاعية، بغض النظر عن مشاكل الميزانية المالية الحالية، وعقب هذا التعهد المزدوج لفرنسا للوقوف سوياً مع شركائها في الحلف للقتال ضد الإرهاب، مضى ساركوزي بعد ذلك في الهجوم، فقد أشار ثانية نحو الحاجة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وأوروبا قوية معاً في الدفاع، وقد وجد موقف ساركوزي إستحساناً من الرئيس بوش، الذي أعلن بشكل غير متوقع يوم ٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨، "إن بناء حلف أطلسي قوي يستلزم أيضاً قدرة دفاع أوروبية قوية"، وقد التقط ساركوزي بحماس تعليق بوش، شاكرًا له مرتين في خطاب بوخارست على ملاحظته، "يفتح هذا الإمكانية لفرنسا لتجدد بشكل أساسي علاقتها مع منظمة حلف شمال الأطلسي"، ولأول مرة، أعلن تاريخاً على تنفيذ سياسته الجديدة، إن عملية التطبيع قد تكون مكتملة في قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المجدولة للفترة ٣-٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٩ لتعقد في كل من كيهل وستراسبورغ لمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الحلف، "هذا الإجراء سيعمل كرمز للصدقة الفرنسية الألمانية، والمصالحة الأوروبية والشراكة عبر الأطلسي"^{١٦}.

الترتيب المزدوج في سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة

يُظهر فحص أدق لسلسلة تصريحات ساركوزي إنه من الخطأ الإستنتاج بأن نظرتة الجديدة هي مجرد تعبير عن "النظرية الأطلسية" الجديدة للرئيس أو أنها يمكن أن تترجم كرغبة في سرقة لقب واشنطن كالحليف الأكثر وفاءً للبريطانيين والألمان. وبما إن ساركوزي هو في الحقيقة الرئيس الأكثر تأييداً لأمريكا من أي رئيس في تاريخ الجمهورية الخامسة، فإن مبادرتة الأطلسية ليست مثلاً على هذا الأمر.

حاول ساركوزي بدلاً عن ذلك حل معضلات وضع فرنسا القائم في الحلف، وإستناداً على التفسير السابق، فإنه يمكن وصف هذه المعضلات كالاتي: ^{١٧} كيف يمكن حل التعارض بين تأثير فرنسا المحدود في الحلف ومساهماتها الحقيقية؟ نظراً للعزلة النسبية التي نشأت عن منزلتها الخاصة في التحالف، كيف تستطيع باريس الحصول على نفوذ فعال خلال التطورات الطويلة المدى في الحلف؟ وكيف تستطيع فرنسا بشكل متزامن أن تضع جهود قديمة لعقود تجاه أوروبا قادرة على العمل لوحدها في سياسة الأمن والدفاع، قوة أوروبا. ^{١٨} على طريق معزز نحو النجاح؟

يتضمن حل الرئيس ترتيباً مزدوجاً يربط إعادة دخول فرنسا الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي بشروط معينة، وهذا بحد ذاته يشير إلى أن ليس لدى ساركوزي النية للإلتحاق بهدوء في صفوف الأطلسيين، وبدلاً عن ذلك، فإنه يتوقع أن قراره في إعادة دخول الحلف سوف يمنح سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) - كما يحب أن يشير إلى ذلك - حيوية جديدة، ويشكل هذا القسم الأول من الترتيب، إن سياسة دفاع وأمن أوروبية مدعومة تعمل بالمشاركة مع حلف شمال الأطلسي الذي ترحب الولايات المتحدة علناً بمساهمتها في الأمن الدولي، سوف ترفع مكانة أوروبا في الحلف، إن القسم الثاني من الترتيب مرتبط مباشرة بهذا: ستندمج فرنسا ثانية فقط إلى منظمة حلف شمال الأطلسي المشكّلة ثانية - وكما تراها فرنسا، والتي فيها يجب أن ينتهي عدم التماثل لمصلحة الولايات المتحدة والذي وجد منذ تأسيس الحلف، كما يُعترف فيها بأوروبا كشريك مساوي في أمور السياسة الأمنية والدفاعية، "فرنسا التي تفرض دورها بالكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي تفترض تحالفاً يُعطى فيه لأوروبا دوراً أعظم لتلعبه". ^{١٩}

هكذا، لكي يكون إعادة إندماج فرنسا الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي مستساغاً لجمهور الناخبين، فقد طرح ساركوزي نظرة معقدة مربوطة بسلسلة من الترتيبات التي تُظهر إن فرنسا يمكن أن تنظم ثانية فقط إلى حلف مُعاد تشكيله ليُقبل بسياسة أمن ودفاع أوروبية (ESDP) كشريك متساو. ولكن لجعل هذه النظرة معقولة، فقد كان على سياسة الأمن والدفاع الأوروبية أن تحقق تقدماً أساسياً في التحرك بعض الشيء أبعد من وضعها المتواضع الذي سبق أن حققته بحلول عام ١٩٩٩، ووفقاً لساركوزي، فإن تقوية حقيقية لسياسة الدفاع والأمن الأوروبية تستلزم أيضاً أن تتخلى فرنسا عن وضعها الخاص وتصبح عضواً "إعتيادياً" في الحلف، يتبنى الرئيس وجهة النظر - كما تتضمنه جميع تصريحاته - بأن فرنسا تستطيع فقط أن تدفع تطور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية إلى الأمام وهي عضو كامل في منظمة حلف شمال الأطلسي، وطالما تصر فرنسا على وضع خاص لها في الحلف فهي تثير الريبة والنزعة للإعاقه لجانب الأطلسي، نتيجة للشكوك المتواصلة بأن فرنسا تحاول إضعاف التحالف عبر الأطلسي، في الحقيقة كان هذا لعقود سبباً مركزياً لقبول أوروبا المتكاملة بالهيمنة الأمريكية، ويفسر لماذا مارست تقشفاً في مسائل سياسة الأمن والدفاع خلال نهاية التسعينات - ولماذا لم يتقدم تطور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) إلا ببطء منذ ذلك الوقت، وتُوجَّح هذه الريبة باستمرار نتيجة لتوسع الإتحاد الأوروبي شرقاً، وفي ما عدا بريطانيا المرتابة تقليدياً بسياسة الدفاع والأمن الأوروبية، تقود النزعة الأطلسية الظاهرة للأعضاء الجدد في أوروبا الشرقية إلى إتهام فرنسا بالسعي لإضعاف التحالف، لذلك فإن سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة تخدم إلى درجة كبيرة بناء الثقة في الإتحاد الأوروبي (EU-27) كشرط لتقوية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP).

مادام هناك في الحقيقة الكثير مما يُشير إلى أن عودة فرنسا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تدفع إلى تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) بشكل ملحوظ، تبقى ضرورة التيقن هل أن إعادة تكامل فرنسا ستؤدّي إلى نفوذ فرنسي أكبر في التحالف، هذا متعلق - وهكذا يشكل سمة أخرى من مطالبه فرنسا في إعادة إصلاح الحلف - بوجهة نظر باريس بأن إصلاحات أساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ضرورية وبحثها عن وسائل لصياغة تلك الإصلاحات بشكل فعال، تطلب فرنسا - من أجل بعض الوقت، في الحقيقة - تخفيض الجهاز العسكري الأكبر من المؤلف لمنظمة حلف شمال الأطلسي وعلى

تهيئتها للحاجات الإستراتيجية الجديدة. ثانياً، تريد باريس -لسنوات، مرة أخرى - تحديد إضفاء الصيغة السياسية المتزايد للتحالف لمنع من أن يصبح حجر زاوية في نظام دولي مسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة. هذا الأداء الدفاعي ضد العمل العالمي وحلف مُسيّس بدأ أثناء حكم ميتران على ضوء التوسّع السريع للحلف بعد نهاية الحرب الباردة.¹¹ نظراً لسياسة منظمة حلف شمال الأطلسي الأمريكية أثناء سنوات بوش - التي فيها حدّدت المهمة التحالف، وحيث وضعت واشنطن قيمة أكبر على دور التحالف في تشريع الأعمال الأمريكية - جدّدت باريس جهودها ضدّ "عولة" منظمة حلف شمال الأطلسي، بالإنضمام على سبيل المثال مع ألمانيا سووية في معارضة العضوية السريعة لجورجيا وأوكرانيا. أرادت فرنسا من ضمن طلبات الإصلاح الكلاسيكية في منظمة حلف شمال الأطلسي رغبتها في رؤية إعطاء الأوروبيين نفوذاً أكبر في التحالف - بضمن ذلك مواقع القيادة الكبيرة - لوضع حد لعدم التكافؤ (وبمعنى آخر: الهيمنة الأمريكية). في ضوء الطلبات البعيدة المدى للإصلاح التي وجهتها باريس دائماً نحو منظمة حلف شمال الأطلسي، يبدو من المشكوك فيه أن التطبيع سوف يؤدي إلى إعادة تكييف الحلف وفقاً للمخططات الفرنسية.¹²

تقوية سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP) كنظير

لإعادة الاندماج الفرنسي - هل أجزت المهمة؟

عندما يقدم الرئيس ساركوزي سياسة منظمة حلف شمال الأطلسي الجديدة كمنفعة رئيسية لأوروبا، بشروط صلبة فهذا يعني بأنه يضع أولوية أكبر على تقوية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP). تولى فرنسا لرئاسة الإتحاد الأوروبي (EU)، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، قدّمته مع فرصة لإتخاذ إجراء فعال بهذا الصدد، إغتنتم ساركوزي تلك الفرصة وأعلن الهدف في إعطاء زخم جديد لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية كأحد العناصر الرئيسية الأربعة من جدول أعماله أثناء فترة الستة أشهر في رئاسة فرنسا للإتحاد الأوروبي (EU)، وبالتحديد، خطّطت فرنسا لصياغة إستراتيجية أمن أوروبية جديدة (ESS)، يمكن أن تحل محل الوثيقة التي أبرمت في عام ٢٠٠٧، سعى ساركوزي مع ذلك وكأولويته أولى له، على توسيع القدرات العسكرية والمدنية لسياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP).¹³ لقد تم دعم التعاون المكثف بين الإتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وكذلك جزء من الأجندة الرئاسية، بورقة متضمنة مقترحات واسعة النطاق

للتعاون الذي قدمته فرنسا إلى مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٣، وكما لاحظ أحد المعلقين. بهذه الخطوة وضعت باريس جانباً مقاومتها التقليدية للتقارب بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. مستوعبة بشكل جوهري رغبات واشنطن ولندن معاً.^٤

مع المطامح الفرنسية والتنازلات المسبقة المقدمة، على المرء أن يتساءل ما إذا كان ساركوزي قد أعطى في الحقيقة، كرئيس للإتحاد الأوروبي، زخماً قياسياً جديداً لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP). أو هل إن الأحداث المضطربة التي ظهرت خلال رئاسة فرنسا للإتحاد الأوروبي - الرفض الأيرلندي لمعاهدة ليزن في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨،^٥ والحرب بين روسيا وجورجيا في آب/أغسطس، بالإضافة إلى الأزمة المالية إبتداءً من خريف ذلك العام - قد أزاحت ساركوزي عن خطه كمدير أزمة أوروبا الكبير؟

الجواب بوضوح كلا، ما لم يلاحظه عامة الناس على نطاق واسع، إن المجلس الأوروبي بتاريخ ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^٦ قد أعاد تأكيد عزمه على إتخاذ خطوات ملموسة لإعطاء زخم جديد لسياسة الدفاع والأمن الأوروبية، وبذلك يأخذ في الإعتبار المسؤوليات الجديدة التي برزت بخصوص الأمن الأوروبي^٦. ويتضمن "إعلان المجلس الأوروبي حول تعزيز سياسة الدفاع والأمن الأوروبية" كل ما كانت قد إقترحته فرنسا: إنعاش إستراتيجية الأمن الأوروبي (ESS)، التعهد بمعالجة "العجز في قابليات أوروبا الحالية من خلال الإصلاح التدريجي لقابلياتها العسكرية والمدنية"، سوية مع بيان مفصل "حول تحسين القدرات"^٧، وأن يكون التعهد متضمناً القدرة على تولي وبشكل متزامن حتى ١٩ بعثة عسكرية ومدنية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية بأحجام مختلفة و"Erasmus militaire" (برامج تبادل التدريب العسكري) لتنمية التعاون في جهود التدريب، إضافة إلى إعلان صريح "بتحسين التعاون بين الإتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)... في تكامل تام... ضمن إطار مشاركة متجددة عبر الأطلسي". ولهذا الغرض ينبغي تأسيس "مجموعة غير رسمية عالية المستوى من منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي"، وفق المقترح الفرنسي، فإن النقص الوحيد المستمر - ولو أنه جدي - في قرارات سياسة الدفاع والأمن الأوروبية يتعلق بالسؤال الحساس جداً بخصوص تطوير قيادة مركزية أوروبية مستقلة ورغبة المجلس الأوروبي في مجرد تأييد الجهود التي يتخذها سولانا "بإتجاه إيجاد هيكل متكامل للتخطيط العسكري - المدني" لعمليات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP).

لقد كانت بريطانيا العظمى، قبل كل شيء، هي التي صدّت الخطط الفرنسية لإضافة ٢٠ - ٣٠ من العاملين الإضافيين إلى التسعين الذين يخدمون سابقاً في مركز عمليات الإتحاد الأوروبي الباقي بدون نضوج.^{٢٨} ومع ذلك فقد صرح وزير الدفاع هيرف موري إثر القمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بأن "كل شيء وضعناه على الطاولة قبل سنة هو الآن قيد الإعداد".^{٢٩}

هل سيعني إعادة الاندماج نهاية "إستثناء فرنسا"

وتستند سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة على الإعتراف بأن دور فرنسا خاصة في الحلف أصبح لا يحتمل. ولم تعد هذه السياسة تتماشى مع المصالح الفرنسية، ويشترك في هذه الرؤية فريق الخبراء، الذي أعد في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ الكتاب الأبيض، الدفاع والأمن القومي .. "يدعم التقرير موقف ساركوزي في دعوة فرنسا للعودة إلى الهياكل المتكاملة لمنظمة حلف شمال الأطلسي".^{٣٠}

وهذا يطرح السؤال بخصوص كيف بالضبط يجب أن يحدث "إعادة التكامل التام" هذا، هل ستصبح فرنسا عضواً آخر في حلف الأطلسي مثل جميع بقية الأعضاء؟ هل ستتخلى باريس عن شعارها "أصدقاء، حلفاء، ولكن غير متحيزين" وتلتحق بإذعان بالمعسكر الأطلسي؟ وبإختصار، هل سيعني هذا النهاية "للإستثناء الفرنسي" في قضايا سياسة الدفاع والأمن؟

الجواب يجب أن يكون كلا بالتأكيد. طالما إن التكامل التام لن يكون بكل الشمول كما يبدو. وبما أن فرنسا ستنضمّ ثانية إلى لجنة التخطيط الدفاعي (DPC) - حيث ستقرر القضايا المركزية مثل، حالياً، الدرع الصاروخي الأمريكي - فإن الشيء نفسه لن ينطبق على مجموعة التخطيط النووي (NPG). سيتيح هذا لفرنسا على الإحتفاظ بقوة إتخاذ القرارات المستقلة ذاتياً على قوة الضربة النووية الفرنسية (Force de Frappe)، وكما صرح ساركوزي، "سيبقى رادع فرنسا النووي مسؤولية وطنية تامة".^{٣١} كذلك، ستستمر فرنسا في عدم وضع أية قوات تحت سيطرة منظمة حلف الأطلسي أثناء وقت السلم، وأخيراً، فإنه من غير المتوقع أن فرنسا سوف تلزم نفسها بإعادة إندماج كمي في الهياكل الموحدة للحلف، طالما إن تمثيلها في هذه الهياكل بنفس مستوى بريطانيا وألمانيا، سيلزمها على زيادة وجودها هناك لعشرة أضعاف، من ١٢٠ إلى ١٢٠٠، وبما إن هذا

الأمر فوق طاقة فرنسا لإكماله عبر المدى القصير، إما مالياً أو فيما يتعلق بالأفراد. وطالما أن فرنسا تعتبر هذه المؤسسة منتفخة حتى كما هي عليه، فإن "تكاملاً في الحدود الدنيا" يبدو النتيجة الأكثر احتمالاً. "مثلاً أهمية رمزية وسياسية أكثر منها أهمية عسكرية وعملية"،^{٣٢} وفي قمة منظمة حلف شمال الأطلسي للفترة ٣-٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٩، أظهرت فرنسا إنها سوف ترسل حوالي ١٥ جنرالاً إلى الهياكل العسكرية.^{٣٣}

وصول فرنسا مستقبلاً إلى مراكز قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي سيكون ذا أهمية رمزية كبرى أيضاً. "تستطيع فرنسا إتخاذ مكانها في منظمة حلف شمال الأطلسي فقط عندما تمنح مقعداً مناسباً على الطاولة" - كانت تلك يوماً ترنيمة شيراك، والآن هي ترنيمة ساركوزي.^{٣٤} وطبقاً لبعض التقارير الصحفية، فإن ساركوزي بل كبير مستشاريه جان ديفيد لافيت قد حصل على موافقة من جيمس جونز، مستشار الأمن القومي للرئيس أوباما بأن بإمكان فرنسا أن تحتل قيادة تحويل التحالف (ACT) في نورفولك وكذلك القيادة الإقليمية في ليزن، اللتين ساهمت باريس فيهما بشكل هام.^{٣٥}

أحدث معرفة هذه الخطة والمشهد العام لإعادة التكامل نقاشاً نشيطاً داخل فرنسا، نظراً إلى أن مقاومة هجوم ساركوزي ضد قدس الأقداس الديغولي تمتد إلى ما وراء القوات المسلحة نفسها، فإن عامة الناس قلقون من أن سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة يمكن أن تقوّض نفوذ فرنسا الدولي وتقلل تأثيرها والإستقلال الذي أتاح لها أن تقول أشياء يفكر فقط بها الآخرون. يضع وزير الخارجية الاشتراكي السابق، هيوبرت فيدرين ذلك بشكل خاص في عبارات صارمة: إذا كان على فرنسا أن تصبح "حليفاً عادياً"، فإن عدة دول ستنظر إلى ذلك على أنه "إعادة لتبعيتها إلى الولايات المتحدة"، وقد يؤدي ذلك إلى "تهميش القوة الفرنسية دولياً".^{٣٦} يخشى كثيرون كذلك التنازل عن عنصر مهم للهوية الفرنسية،^{٣٧} وما يزال آخرون يطالبون بأن يعزز الإرتباط بين إعادة التكامل وأوربية الحلف بشكل صارم، خاصة وإن الشكوك منتشرة على نحو واسع بأن سياسة ساركوزي الأطلسية الجديدة سوف تعطي لسياسة الأمن والدفاع الأوربية (ESDP) الزخم الحاسم الذي تحتاجه، أليس الأكثر احتمالاً أن تضحي فرنسا، خلال إعادة التكامل، بتموجاتها التقليدية، يتساءل هكذا لوران زكتشيني، الذي يستنتج بأن [الأطلسية مسمى فقط أي مزعومة].^{٣٨}

لتحديد الإتهامات سياسياً بأن النتيجة النهائية لهذه العملية ستكون في إعادة تكامل فرنسا غير المشروط إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. فقد زواج رئيس الوزراء فرانسوا فيلون بين المناقشة البرلمانية التي جرت في ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٩ والتصويت على الثقة. وبهذا سيقيد النواب الذين يخدمون الأغلبية التي كانت معارضة للخطوة بالنظام البرلماني.^{٣٩} بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى ساركوزي لإظهار إستقلاله أمام الرئيس الأمريكي الجديد خلال ماراثون القمة في أوائل نيسان/أبريل [قمة مجموعة العشرين (G20) في لندن، ذكرى تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في ستراسبورغ وكيهل، وقمة الإتحاد الأوروبي (EU) في براغ]. تابع ساركوزي مثل بقية الأوروبيين، على سبيل المثال، ولكن إلى درجة فيما يتعلق بطلب أوباما لإظهار مشاركة أكبر في أفغانستان، كما عارض علناً رأي أوباما بضرورة جعل تركيا عضواً كاملاً في الإتحاد الأوروبي. أصبحت درجة معينة من المنافسة بين الزعيمين واضحة حول مسألة مستقبل سياسة نزع الأسلحة. وكرئيس ستنتهي ولايته لمجلس الإتحاد الأوروبي. فقد حصل ساركوزي قبيل ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على موافقة وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي على بيان خصص لخفض التسليح النووي، كجزء من التحضيرات لإستعراض معاهدة عدم الإنتشار النووي المحدد موعدها لعام ٢٠١٠. لذلك كان الإتحاد الأوروبي يضع المقترحات القوية لخفض التسليح النووي.^{٤٠} لقد أراد ساركوزي الإشارة للرئيس الأمريكي الجديد بأن لدى أوروبا الحق في أن تكون لها كلمة في القضية أيضاً، ومن ناحية أخرى فإن أوباما يأخذ بعين الإعتبار مشهد عالم غير نووي - كما إقترح ذلك بتأثير كبير في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ - ليكون جزءاً مكملاً لطلبه من القيادات العالمية.^{٤١} وقد قلل ساركوزي من شأن تضمينات برنامج أوباما، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي مجرد يشير إلى الإجراءات والإقتراحات الحالية لتمويه سياسة الولايات المتحدة السابقة لتأخير مثل هذه الجهود.^{٤٢}

بإيجاز، يمكن القول أنه على الرغم من حصول فرنسا فقط على إعادة تكامل تامة في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإنها لازالت ولا تزال تحتفظ بإمتميازات خاصة محددة لنفسها بينما تسعى لتحديد مطالب الولايات المتحدة في القيادة، فلا يمكن أن يقال ببساطة إنها منسجمة، أو إنها لم تنحاز بنفسها إلى الدرجة التي يمكن أن يفكر بها المرء، بأن نهاية كاملة لإستثناء فرنسا لذلك لن تكون متوقعة في المستقبل القريب.

الإمكانية التحفيزية لسياسة فرنسا الأطلسية الجديدة: إحتمالات المستقبل

جعل الرئيس ساركوزي إعادة تكامل فرنسا التام في منظمة حلف شمال الأطلسي مقترنا بالنجاح بسبب الإمكانية التحفيزية المهمة التي يضعها على هذا التكامل، لقد قدم الدعم الذي تلقاه من ألمانيا في مؤتمر الأمن في ميونخ في شباط/فبراير ٢٠٠٩ المؤشر الأول على أنه كان محققاً. و قدّم في ٤ - ٥ شباط/فبراير والمستشارة (رئيسة الوزراء) أنجيلا ميركل معاً ورقة تتعلق بمستقبل الحلف وعلاقات الإتحاد الأوروبي - منظمة حلف شمال الأطلسي. مقدمين مقترحات ألمانية - فرنسية تعلن لأول مرة دون تشاور مسبق مع الإدارة الأمريكية الجديدة. "وما هو جدير بالتأكيد حول هذه المبادرة المهمة والغنية في جوهرها هو دعوة ميركل وساركوزي لإتخاذ القرارات المشتركة ضمن التحالف - طالما أن "خطوات أحادية الجانب قد تكون مناقضة لروح المشاركة" - وطلبهما أن تكون تقوية سياسة الأمن الأوروبي مقدمة لمساواة عبر الأطلسي. قائلين، "نحن الأوروبيون يجب أن نتكلم بصوت واحد". وعلى كل حال، فإن الأكثر وضوحاً هو معارضتهما المشتركة لتحويل حلف شمال الأطلسي إلى وكالة أمن عالمية من النوع الذي سعت الولايات المتحدة طويلاً لتأسيسه. وفي المقابل، فإن باريس وبرلين "لا تريدان إبتداع" أسس للحلف. وتعتبران المادة ٥ من معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي "العنصر المركزي" لما هو "تحالف عسكري في الأساس". وبهذه الطريقة فإن ساركوزي وميركل قد رسما بوضوح الهيكل المتشابك مع الأهداف الفرنسية الألمانية لأجل المناقشة حول إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي الجديدة التي يباشر البدء بها الآن. وهما يأخذان رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة على أساس مصداقيتها. وكما عبّر عنها مستشار الأمن القومي الجديد الجنرال جيمس جونز، الذي وعد الحلفاء بزيادة التعاون والتنسيق المتبادل. "ويبدو أن السياسة الأطلسية الفرنسية الجديدة تستطيع العمل كحافز إلى الدرجة التي جعلت ألمانيا مع فرنسا بجانبها كعضو كامل في الحلف مهيأتان لتقوية السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية بشكٍ جوهرى.

من جانب آخر فإن الإتهام الفعلي لعودة فرنسا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لم ينتج تأثيرات منشطة في التحالف. ولم تعد إعادة التكامل بشكل خاص حدثاً خلال الإحتفال بذكرى تأسيس الحلف. ويبين "إعلان قمة ستراسبورغ / كيهل" بشكل مقتضب: "نرحب بحرارة بالقرار الفرنسي بالمشاركة الكاملة في

منظمة حلف شمال الأطلسي. وسوف يساهم هذا أكثر في تحالف أقوى". حتى أن النقطة ٢٠ من الإعلان التي فيها "يقرّ حلف شمال الأطلسي بأهمية دفاع أوروبي أقوى وأكثر قدرة ويرحب بجهود الإتحاد الأوروبي لتقوية قدراته وإمكانياته على مواجهة تحديات الأمن المشتركة" تفشل في تقديم وعد أقوى في الدفاع عن أوروبا.^{٤٥}

لذلك السبب، علينا أن ننتظر إستراتيجية التحالف الجديدة (التي تم التكليف بوضعها في قمة الإحتفال بالتأسيس وسوف تعلن بحلول عام ٢٠١٠) لتقييم التأثير التحفيزي الحقيقي لسياسة فرنسا الأطلسية الجديدة حول دور أوروبا في الحلف، إن المطلوب من الأوربيين في المقام الأول، تحقيق تغييرات جوهرية، هل أن زملاء فرنسا الستة والعشرون في الإتحاد الأوربي (EU 26) مستعدون وراغبون في تقسيم معقول للقوة ومسؤوليات الواجب في حلف مُعاد إصلاحه؟ فقط إن كانوا يرغبون فسيكون من الواضح أن مناورة ساركوزي قد نجحت وإن سياسته الأطلسية الجديدة قد أنتجت تكييفاً حقيقياً للحلف.

الملاحظات

١. بما أن مؤتمر كيهل لم يقدم خلفية مناسبة لمراسم الإحتفال، فإن الأحداث المسائية أقيمت في بادن - بادن.
٢. جان بيير ماولني ["فرنسا ودورها المستقبلي في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) - مناقشة سياسية غير عسكرية"] في (تحليل فرنسي لمؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://library.fes.de/cgi-bin/populo/digbib.pl?f_SER=frankreich-analyse&t_listen=x&sortierung=jab.
٣. وينفريد فيت ["محطم أم مخادع؟ السياسة الخارجية الفرنسية في ظل ساركوزي"]، في (IPG)، ٢٠٠٨/٢، ٣٣، http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2008-2/04_a_veit_d.pdf.
٤. جوليون هاوورث، التكامل الأوربي والدفاع: التحدي الأساسي؟ تقرير تشايلوت رقم ٤٣ (باريس: معهد الدراسات الأمنية، ٢٠٠٠)، ١٨.
٥. ماولني كاي بورمستر، ["النظرة الأطلسية - سياسة فرنسا تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) والولايات المتحدة الأمريكية"]، [القوة الكبرى المتوقعة: سياسة الأمن الفرنسية وراء الصراعات الشرقية - الغربية]، محررون هانس دبليو

- مول. ميشيل ميميث وكريستوف نشوفر. أنظر أيضاً جيسيل مولر - برانديك - بوكيت [السياسة الأوروبية الفرنسية] وآخرون. هانس دليو. مول. مايكل ميميث. وكريستوف نيسهوفر. (أوبليدين: دار نشر (VS Verlag für Sozialwissenschaften), ١٠٧). أنظر أيضاً جيسيل مولر-برانديك-بوكيت. [سياسة فرنسا الأوروبية]. (Wiesbaden: VS Verlag, ٢٠٠٤). (١١١ ff, ١٣٣ ff).
٦. جوكس مقتبس من بورميستر. مفاهيم أطلسية. ١١١.
٧. وتشرد وويك. [العلاقات الألمانية الفرنسية منذ إعادة الوحدة] (أوبلادين: ليسك وبودرتش. ٢٠٠٤). ١٣٦.
٨. جوليون هاوورث. [فرنسا. منظمة حلف شمال الأطلسي. والأمن الأوروبي: وضع راهن غير محتمل. توازن جديد غير ممكن]. (السياسة الخارجية. ٢٠٠٢/٤, ١٠٠٥) طبعة إنكليزية متوفرة على IFRI ويب سايت: www.ifri.org.
٩. دومينيك ديفيد. [فرنسا/منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO): المسيرة الأخيرة]. (السياسة الخارجية. ٢٠٠٨/٢. ٤٣١).
١٠. نفس المصدر السابق.
١١. ليو ميتشل [العلاقة الخطيرة. فرنسا تعود حقيقة إلى هياكل منظمة حلف شمال الأطلسي؟] (السياسة الدولية. آذار/مارس ٢٠٠٨. ٣٥).
١٢. ماولني "فرنسا وموقفها مستقبلاً في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)". ٢.
١٣. فردريك بوزو. "فرنسا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في ظل ساركوزي. نهاية الإستثناء الفرنسي؟" ورقة عمل (باريس: مؤسسة الإبتكار للسياسة. ٢٠٠٨). ٦.
١٤. نفس نيكولا ساركوزي (خطاب). مؤتمر السفراء. باريس. ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧). <http://www.elysee.fr/download/?mode=press&filename=embassadeur-27-08-07.pdf>.
١٥. نيكولا ساركوزي (خطاب). الكونغرس الأمريكي. ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). <http://www.elysee.fr/edito/index.php?id=23>.
١٦. نيكولا ساركوزي (خطاب). قمة منظمة حلف شمال الأطلسي. بوخارست. ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). http://www.elysee.fr/documents/index.php?mode=view&lang=fr&cat_id=7&press_id=1243.

١٧. بوزو، "فرنسا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في عهد ساركوزي"، ٥.
١٨. جيسيل مولر- برانديك - بوكيت، "تأثير الدول الأعضاء الكبيرة في تشكيل سياسة الدفاع والأمن والخارجية للاتحاد الأوروبي"، في مستقبل سياسة الدفاع والأمن والخارجية الأوروبية بعد التوسع. المحررة جيسيل مولر- برانديك - بوكيت (بادن - بادن: نوموس فيرلاج، ٢٠٠٦، ٢٥-٥٣).
١٩. نقلاً عن ساركوزي في صحيفة اللوموند، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.
٢٠. راجع كتاب مولر- برانديك - بوكيت، "السياسة الفرنسية الأوروبية" و"تأثير الدول الأعضاء الكبيرة".
٢١. مولر - برانديك - بوكيت، [كيف نحتفظ بأمريكا؟ العلاقات عبر الأطلسي، بناء أوروبا والتعاون الألماني - الفرنسي في حقبة كوهل"٢]، [رسائل تاريخية وسياسية، أرشيف سياسة الحزب الديمقراطي المسيحي] ١٤/٢٠٠٧، ٢٨٠FF.
٢٢. بوزو مرتاب أيضاً، راجع مؤلفه "فرنسا ومنظمة حلف شمال الأطلسي في عهد ساركوزي"، ٩FF.
٢٣. إقرأ النقطة ٣،١ من الأجندة الرئاسية الفرنسية، التي تحتوي مقترحات عديدة للتحسينات في القدرات.
٢٤. لوموند، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفيت، "محطم أم مخادع؟" ٤٥.
٢٥. حدي إيرلندا لمعاهدة لشبونة له نتائج جديدة بما يتعلق بالأولوية المعطاة لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP)، لأنها تعني إنه لن يكون ممكناً في المستقبل المنظور الاستفادة من وسائل التعاون الهيكلي الذي تؤسسها المعاهدة ولأنها تمنع المكتب الجديد لوزير الخارجية الأوروبي من التطور بشكل مناسب.
٢٦. المجلس الأوروبي "إستنتاجات الرئاسة" بروكسل، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الوثيقة ١٧٢٧١/٠٨.
٢٧. المجلس الأوروبي، "إعلان ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حول تقوية قدرات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP)"، الوثيقة ١٦٨٤٠/٠٨ مشاريع خاصة تتضمن، بين أشياء أخرى، تأسيس أسطول للنقل الجوي، تحسينات في الإستطلاع، وزيادة التعاون في إنتاج الأسلحة لتنفيذ خطة تطوير قدرات وكالة الدفاع الأوروبي (EDA).

٢٨. روجا كمبين، [فرنسا ونظرة منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي] *SWP-Aktuell*، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ٢ - ما يتعلق بمركز القيادة الأوروبية، أنظر جيسيل مولر- برانديك - بوكيت، [العلاقات الألمانية الفرنسية ومشروع (أوروبا قوة سلام)]، [مشروع سلام برلين؟ التحول العسكري - الدوافع المدنية - التكامل الأوروبي]. المحررون، بيتر سكلوتر، ولهيلم نولتز ورينيت غراس (بادن - بادن: نوموس فيرلاج، ٢٠٠٨)، ٦٠ - ٢٣٣.

٢٩. لوموند، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وجهة نظر حاسمة، أنظر روجا كمبين وماركو أوفرهوس، [لا وثبة كبرى في تطور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية: دروس من الرئاسة الفرنسية]، *SWP-Aktuell*، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٠. روجا كمبين، [تحديث سياسة الدفاع والأمن الفرنسي] *SWP-Aktuell*، آب/أغسطس ٢٠٠٨، الكتاب الأبيض يدافع أيضاً عن قضية الأوربة المتزايدة لسياسة الدفاع والأمن الفرنسية ويدعو إلى توسيع تخطيط الإتحاد الأوروبي (EU) المستقل ذاتياً والقدرات القيادية.

٣١. ساركوزي إقتباس منه في اللوموند، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أنظر أيضاً خطاب ساركوزي في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي أعلن فيه رسمياً سياسته لإعادة التكامل، لوموند، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٢. بوزو، "فرنسا ومنظمة حلف شمال الأطلسي في عهد ساركوزي"، ١٤، أنظر أيضاً كمبين فرنسا والتقارب بين منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) والإتحاد الأوروبي (EU)، ٢.

٣٣. لوموند، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٣٤. ساركوزي إقتباس منه في اللوموند، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٥. لوموند، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، سويديوتش زيتونغ، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٦. ميشيل إقتباس من فيدرين، "العلاقة الخطيرة"، ٣٥.

٣٧. مودم - شيف إف، بايرون، لوموند، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٨. لوموند، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٩. ردّ عامة الناس إيجابياً على الخطوة، وأظهر ٥٨ بالمائة دعمهم للقرار - ٧٠ بالمائة من مصوتي الإتحاد من الحزب الحاكم (UMP) و٥٢ بالمائة من مصوتي الحزب الإشتراكي الفرنسي (PS).

٤٠. الحث، في سبيل المثال، على منع إنتاج المواد الانشطارية وكذلك الإستمرار في معاهدة ستارت للحد من الأسلحة الإستراتيجية (START) بين الولايات المتحدة وروسيا. أنظر المجلس الأوربي، "بيان المجلس حول تقوية الأمن الدولي بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨"، الوثيقة: ١٦٧٥١/٠٨.

٤١. وفق رؤيته، ينحاز أوباما إلى مبادرة "الصفير العالمي (Global Zero)" التي تنشر حالياً من قبل أحد الأقسام في مؤسسة سياسة الأمن الأمريكية.

٤٢. لوموند، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٣. أعيد طبعه في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في سويديوتش زيتونغ، وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في لوموند.

٤٤. أنظر المقابلة مع جونز في سويديوتش زيتونغ، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٤٥. أنظر "إعلان قمة ستراسبورغ / كيهل" في:

http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_52837.htm?mode=pressrelease.

ويظهر هذا المقطع حرفياً في "الإعلان حول أمن التحالف".

http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_52838.htm?mode=pressrelease.

براءة ذمة

أن الاستنتاجات والآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن آراء المؤلف فقط استناداً إلى حرية التعبير والبيئة الأكاديمية للجامعة الجوية. وليس للحكومة الأمريكية، أو وزارة الدفاع، أو القوة الجوية، أو الجامعة الجوية أي علاقة بهذه المقالة بأي شكل من الأشكال.